

هذا التاريخ يملكه بطيوس القانون ويحده رواجها وإذا لم يفسروا بطرف المدعى المذكورة فترتيباً للاد ٣٧١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية يعتبرون غير ملتبين للقانون لا يقطعوا من الحقوق المدنية ويجري محاكمتهم غيابياً وتحجز أموالهم بالثمن ولا يفي لهم إلا ما دعوى ما بل يبادر للدعوى عليهم وكل من علم بحل وجدهم يجران بغير علمه وعلى جميع مأموري ضابطة العدلية القبض عليهم وتسليمهم وبإيادى ذلك حرره القرار

تبليغ حكم

صدر من الحاكم المفرد في لواء حوران حكم غيابي مؤرخ في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ رقم ١١٤٢٤ على المدعي عليا عدوية خانم بنت محمد أمين بك من أهالي وسكان دمشق بالصالحية بوزنها من الوكالة التي كان اجراها لها كل من المدعين الحاج سلامة واشوانه والحاج باهر سليمان واحد بن سلامة جيمهم من أهالي قرية خربة الغزالة في خصوص بيع وفراغ ستة ربيع الأرض الكائنة في قرية (الزيرب) التي هي ملكهم ونحت تصرفهم بموجب قيود الطابو وعدم العمل بموجبها وفقاً للادة ١٥٢١ من مجلة الاحكام العدلية وقرار مجلس الشورى المؤرخ في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩١٩ رقم ١٣٣٢٢ مع تضمينها مضارف المحاكمة وبما أن المحكوم عليها المذبذبة تقيت وما علم محل اقامتها: فبيلفت ضرورة من هذا الحكم لئلا يحل المحكوم عليها وتعلقت ضرورة اخرى على جدار المحكمة لتكون قائمة مقام التبليغ للمحكوم عليها المذبذبة فوفقاً للادة ١٤٩٤ من قانون أصول المحاكمات الحرفية وعليه اعلنت المحكمة

تبليغ دعوة الى محاكمة

ادمى فوزي اندي وجورج وامين ومير ابياء تامر اندي فرح على يثوب اندي فرح وذهرة ارملة شيلي فرح وابلين بنت شيلي فرح بخصومهم من دار كائنة في محلة المدينة بمحاكمة الجاري قيدا مسوا على اسم المدعي عليهم حالة كونهم لا يملكون منها شيئا وقد تبين ان المدعي عليهم قد ذهبوا لبلد الى امريكا وانهم الان يسمون محل اقامتهم وقد تقرر تعليق المحاكمة الى يوم الخميس الواقع في ١٩ تموز سنة ١٩٢٠ ونشر هذا الاعلان لكي يكون بمثابة تبليغ للمدعي عليهم المذكورين

مزايدة اعشار
قرية (الزمان) بالبادنة
جاءنا من وزارة المالية انه قد فتح مراد اعشار قرية (الزمان) التابعة للواء البلقاء التي يملكها السابق ٥٧٣٤ قرشاً صورياً بيدل قدره ستون الف قرش سوري فعلى الطالبين مراجعة مديرية الواردات والاملاك

مزايدة اعشار
لواء جب الجراح
جاءنا من وزارة المالية ان مجلس ادارة قضاء جب الجراح قرر تعيين مدة مزايدة اعشار القضاء المذكور التابع للواء حص اعتباراً من ٢٥ ايار سنة ١٩٢٠ لغاية ١٥ حزيران سنة ١٩٢٠ على ان تجري الاحالة القطعية من ١٦ حزيران سنة ١٩٢٠ لغاية ١٥ تموز سنة ١٩٢٠ فعلى طالبي الالتزام ان يراجعوا مديرية الواردات والاملاك

الاحالة الاولى
لاعشار مزرعة (سبيكة) باللقاء
جاءنا من وزارة المالية انه تقرر الاحالة الاولى لاعشار مزرعة (سبيكة) التابعة للواء البلقاء التي يملكها السابق ٧٨٣

قرشاً صورياً بيدل ٧٨٣ قرشاً سورياً فعلى الطالبين مراجعة مديرية الواردات والاملاك

اجار دكاكين وغرف
من املاك دار الصفاة
وضع في المزاد العلني اجارست دكاكين وما فوقها الكائنة بين دائرة البلدية ودار الحكومة، وخمس غرف قرب جامع الدغمية على ان تجري الاحالة الاولى في ٢ حزيران سنة ١٩٢٠ يوم الاثنين القادم والقطعية في ١٩ تموز سنة ١٩٢٠ رقم ١٢٠٠
فعل من يرغب الاستجار ان يراجع ادارة مدرسة دار الصناعة كل يوم - ماعدا الجمعة - من الساعة ١٠ قبل الظهر الى بدء بيع اقتاض وادوات حديدية في ادارة السكة الحجازية كانت ادارة السكة الحجازية قد اعلنت سابقاً عن بيع مبادر حثيفة بقر ثلاثين طناً وكية من المواسير الحديدية المستعملة، وتكتلات فارغة واطواق حديدية حثيفة، وكية من الاقتاض الحديدية وبما ان الاسعار الواردة لما لم توافها فقد جددت الآن بيع الاشياء المذكورة بالمزاد العلني على ان تجري الاحالة الاولى يوم الثلاثاء المصادف ٨ حزيران سنة ١٩٢٠ والقطعية بعد مرور ثمانية واربعين ساعة من ذلك التاريخ

فمن يود الاشتراك في هذا المزاد عليه مراجعة مديرية السكة الحجازية العامة في محطة القنوتات مصحوباً بشترين ديناراً سورياً برسم التأمين ٣١ ايار سنة ١٩٢٠ طبت بمطبعة الحكومة العربية

يؤخذ من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتمليك وللوحات الرسمية خمسون قرشاً سورياً بصورة مطبوعة وقرشاً عن كل سطر من الاعلانات الاحلية والتجارية

المصحة

العدد ١٣٠ (الاسنة الثانية)

تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سورياً في الحاضرة
وه ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية ومانه قرش خارجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوري

دمشق: الاثنين ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٨
نفسه مرتين في الاسبوع
٧ حزيران سنة ١٩٢٠

اشتغال الموظفين بالزراعة

قرار مجلس الشورى

في ١٤ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ٢٣٦

قرئت النذكرة المرفوعة لوزير المالية من مدير املاك الدولة في العاصمة المؤرخة في ١٥ آذار سنة ١٩٢٠ ورقم ٤٢٦ - ٦٢ ولمخصه:

ان مأمور املاك الدولة في حصص بحث بصورة من كتاب قائم مقام قضاء جب الجراح يتضمن ان قسماً كبيراً من الاراضي الاميرية لم يزل خالياً من الفلاحة والزراعة بالنظر لفقدان الامن في تلك الربوع وعدم من يرغب استئجار الاراضي المذكورة. ولما كان بعض الموظفين يودون الاشتغال في زراعة الاراضي والبحوث عنها وكان بلاغ نظارة المالية الثانية المؤرخ في كانون الثاني سنة ٣٣٤ ورقم ٣٩٨ المبني على قرار مجلس الشورى المتأني يتضمن اذ قرار من الموظفين من الاشتغال في الاعمال التجارية محصور بذلك الاعمال ولا يتناول غيرها من الاعمال الزراعية والمعاملات المنبثقة عن الاموال غير الثقلة ولذلك فان مدير الاملاك الرومالية جاء يستوضح عما اذا كان يجوز الاشتغال

بالاعمال الزراعية لموظفي الملكية واعضاء مجلس الادارة غير المنتخبين وموظفي دوائر املاك الدولة ومن هم بدرجتهم من مأموري المال المكلفين برقابة امور الاعشار وحسم مشاكل الزراع وذلك عملاً بمنطوق القرار الآنف المذكور لا

وقري اعلام وزير المالية المؤرخ في ٢٤ آذار سنة ١٩٢٠ ولمخصه:

ان اساس منع الموظفين من الاشتغال بالتجارة يرجع سببه الى امرين: احدهما كون وقت الموظف هو للامه فلا يحق له ان يصرفه في اعمال اخرى تستغرق قسماً كبيراً منه، وثانيهما عدم تمكنه من استعمال نفذه وظيفته في مزاولة افراد الامة - بعبارة - معاشهم ومروفتهم. وبما ان هذه المبادئ موجودة بعينها في الاعمال الزراعية التي هي بصورة استئجار واستئجار الاراضي بواسطة الغير فان الوزير المشار اليه لا يرى مسافاً للموظفين باقتناء تلك الاعمال علاوة على وظائفهم المكفون بادائها قانوناً. وفوق ذلك فانه يرى ايضاً ان استئجار الاراضي وتشغيل الغير فيها هو من الاعمال التجارية الصرفة. وعليه يطلب احالة هذه الاوراق على مجلس الشورى الموقر ليبري رأيه فيها

ولدى المذاكره تبين ان استئجار الاراضي من قبل الموظفين بقصد فلاحتها واستثمارها او مزارعتهم اياماً هو نوع من انواع التجارة التي لم يجزها القانون. ولذلك تقرر بالاتفاق التصديق على مطلة وزير المالية المتضمنة منع الموظفين من القيام بعمل تلك الاعمال، على ان يستثنى منهم الموظفون المالكون لاراضي والمستغلون بفلاحتها وزراعتها من هذا المنع

قرارات محكمة التمييز

قرية ارشيري - رقم ١٠٠

قرية الاعلام الشرعي الصادر من محكمة الشرعية بقضاء السليمة المؤرخ في ١٩ شعبان سنة ١٣٣٧ المرفوع لمحكمة التمييز للمرية بكتاب من قاضي السليمة لدق بيزاً بقتضى المادة الخمسين من اصول المحاكمات الشرعية لكون الحكم فيه على قاصر واقضت المدة القانونية ولم يستدع احد تدقيقه بميزاً فاذا هو يتضمن ان خضرة بنت محمد جبر من سكان قسبة السليمة ادمت على حسين بن مصطفى سبون اهالي القسبة المذكورة لوصي على القاصر بن علي وقيم ولدي محمد بن علي ابن محمد جبر ان لما بذمه والدمها المتوفى

منذ شهر ونصف عن زوجته المدعية وولديه القاصرين المذكورين التي قرش ميميل من نكاحها الذي اجراه عليها منذ سنتين وخمسة قرش مؤجلة وأنه كان حررها بالمجل سنداً ومزقه فانكر المدعي عليه دعواها بالكلية فالتفتا بالبيئة الشرعية للزكاة على الاصول سرا وعلنا وحلفها الحاكم فخلت ان المهر باق بذمة زوجها المذكورين المدعى لم يصلها هو أو بعضه بوجه من الوجوه ولا قبض لها قابض فحكم لها الحاكم به

ولدى التدقيق والمذاكرة بالانجبايين ان هذا الحكم مخالف لاصوله لعدم مراقبة البين التي حلفت المدعية لاذكر في المادة (١٧٤٦) من المجلة ومع ذلك فان الاعلام خال عن خاتم المحكمة الرسمي اللازم طبعه بتمتضي المادة (٣٨) من اصول المحاكمات الشرعية

فالتفت الآراء - عملاً بالمادة ١٨٣٩ - من المجلة والمادة ٢٤٤ من اصول المحاكمات المحقوقة على نقضه من نقطة البين فقط واعادته للمحكمة المشار اليها لتبليغ ذلك للطرفين واجراء الانجباي الشرعي بحسب حكم المجلة الجلية وزعابة حكم القانون ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٣٧

وآب سنة ١٩١٩ قرار حقوقي - رقم ١٠ -

بعد ان علم من التدقيق ان استدعاء التمييز المؤرخ لـ ١٩ شباط سنة ١٩١٩ من محمد بكري البودقيهي واقع في مدهته القانونية وافق الرأي على قبوله ودقق في الاعلام

المميز به الصادر من محكمة استئناف المحقوق في مدينة حلب بتاريخ ٣١ ايار سنة ١٣٣٣ رقم ١٣ فوجد يتضمن بعد ان جرى اتباع اعلام النقض الواردة من محكمة التمييز في الاستانة حكم بالام محمد بكري المرقوم لاعادة خمسين ليرة عثمانية الى المميز عليه محمد زين جوده التي كان اخذها منه عربونا على سبيل اشتراكه منه اربع واغوانات من السكر وامتنع عن استلامها فباعها محمد بكري المرقوم بنقصان الثمن وادعى بانه تضرر من جراء ذلك ببلغ مئة وواحد وثلاثين ليرة افرسية وتسمة فرككت وغاين ساتنيا وطلب تحصيلها من محمد زين المذكور بعد تنزيل الخمسين ليرة المذكورة منها ولما لم يثبت القسور المذكور افاد انه لا يطلب تخليف المستأنف عليه محمد زين المذكور بهذا الخصوص - اما الاعتراضات التي اوردها محمد بكري المرقوم فالرئيسة منها تدور على ان المحكمة ذكرت انه لم يطلب تخليف المميز عليه البين حالة كونه لم يبين للمحكمة انه غير طالب البين ابتداء كما يتضح من الاعلام واللائحة الجراية المقدمة من المميز عليه تتضمن ان المميز لم يكلفه البين على الاصول ولذلك يطلب رداستدعاء المميز وتصديق الاعلام بالمميز المذكور بموافقة للاصول والقانون ولدى المذكرة بالانجباي وجدان المحكمة الاستئنافية ذكرت بقرارها ان طالب التمييز لم يطلب تخليف خصمه البين حالة كونه لم يوجد في الاعلام المذكور له افادة تنص بذلك ولورفض ذلك فلم تمنع المحكمة معارضته الاتهامية بتصديق على قرار معاون الحاكم

لخصه كما انه لم يفهم من خلاصة الاعلام البدائي المندرجة في الاعلام المميز به الاستئناف المذكور ان كان وقع طلب من المميز عليه المرقوم باعادة الخمسين ليرة العثمانية المذكورة التي دفعت عربوناً لكانا انه ما عالت الاسباب التي دعت المحكمة الاستئنافية للحكم بتصديق الاعلام البدائي القاضي باعادتها الى المميز عليه بدون وقوع طلب بذلك

فعلية واستناداً على المواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون اصول المحاكمات المحقوقة قرر باتفاق الراي في الجلسة المنعقدة في ٢٣ جادى الثانية سنة ١٣٣٧ وفي ٢٥ آذار سنة ١١١ نقض الحكم المميز به المذكور واعادة الاوراق لمعلم الاجراء الانجباي وخرج النقض البالغ متني قرش يعود على من يظهر غير محق في تقيية الدعوى

قرار جزائي - رقم ٨٥

بعد ان ظهر كون استدعاء التمييز المعطى من المدعي العام في قضاء دوماً مقسماً في المدة القانونية دقق في اوراق الدعوى فوجد ان معاون الحاكم المنفرد في القضاء المذكور القائم بوظيفة المستنطق قرر بتقيية التحقيق الذي اجراه وزعم بحكمة الموقوف محمود ابن محمد المصطفى المظنون به بمادة قتل محمد واي عواد الجندان بمحكمة بداية القضاء المذكور باعتبار الجرم من نوع اللجنة بمقتضى المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون الجزاء لوقومه بالمقالة وبناء على اعتراض المدعي العام الذي اليه قرر الحاكم المنفرد القائم بوظيفة الهيئة الاتهامية بتصديق على قرار معاون الحاكم

ولدى التدقيق في استدعاء التمييز والقرار المميز به والمذاكرة بالانجباي ظهر ان قرار المستنطق وقرار الحاكم يتضمنان ثبوت وقوع القتل من قبل المظنون به واعتباره مدوراً ولما كان تقدير حركة القاتل وتعيين درجة مسؤوليته عائد للمحكمة الجنائية كانت يجب على الحاكم ان يفسخ قرار المستنطق ويهتم المظنون به بناء على الادلة الواردة تاركاً لمكة الجنائيات تقدير الشهادات المبسوطة وحركة المظنون به وان الاعتراض الوارد بلائحة المدعي العام بهذا الشأن بحمله فعليه واستناداً على المادة ٣١٤ من اصول المحاكمات الجزائية التفت الآراء على نقض قرار الحكم واعادة الاوراق اليه لاجراء الانجباي على الوجه المحرر

١١ رجب سنة ١٣٣٧ و ١٤ نيسان سنة ١٩١٩ ***

جلسات المؤتمر السوري

جلسة الخميس في ٣ - ٦ - سنة ١٩٢٠

١ تليت خلاصة الضبط السابق فقبلت

٢ لي تقرير موقع من اكرتية اعضاء المؤتمر يطلبون به نشر الضبط بالصحف

٣ نظروا ان مجال ديوان الرئاسة للنظر فيه

٤ نلي اقتراح مندوبي حوارن يطلبون اجازة ليندعوا الى بلادهم ويبحثوا عن شؤنها

قبل الاقتراح وقررت احالة مسألة للقرية ان ديوان الرئاسة لينظر فيها

٤ تليت المادة ١٢٨ من لائحة القانون الاساسي فاقترح السيد دعاس جرجس

ورقأوه ان تكون مدة مجالس المقاطعات اربع سنوات او ثلاثاً فلم يقبل الاقتراح بل قبلت المادة على حلالها وهي:

(المادة ١٢٨): «مدة اعضاء مجلس المقاطعة النيابي ستان، وتقوم نيابة النائب الى ان تتم الانتخابات الجديدة، ويجوز اعادة انتخابه

٥ تليت المادة ١٢٩ فقبلت وهي:

«يتخب نواب مجالس المقاطعات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الفا من نفوس المقاطعة، والكسر المعتبر فيها دون النصاب عشرة آلاف»

٦ تليت المادة ١٣٠ فقرر تأجيل المذكرة فيها

٧ تليت المادة ١٣١ فقرر تأجيل المذكرة فيها الى يوم السبت حيث يتناكر المؤتمر في المواد العائدة للاقلليات

٨ تليت المادة ١٣٢ وبعد المناقشة قبلت على هذه الصيغة:

«تبتدى انتخابات مجالس المقاطعات انشائية في اول شهر تموز من كل سنتين، وتجتمع في اول شهر ايلول من كل سنة. وتقوم مدة اجتماعها شهرين، ويجوز تمديد مدة الاجتماع اذا طلبه الحاكم العام او سبعة من اعضاء المجلس ووافق عليه ثلثا الاعضاء الموجودين في الجلسة»

مديرية الاستخبارات والانشاء بدائرة الاعتاد السورية بمصر ابلفت وزارة الداخلية مديرية المطبوعات انه قبلت استقالة السيد عابدين الحشيشي من

مديرية الاستخبارات في وزارة الخارجية بعد ان وافقت رئاسة الوزراء على تعيينه منشأ بدائرة الاعتاد السورية في مصر في ٥ حزيران سنة ١٩٢٠

الامراض المستولية في المنطقة الشرقية

جاءنا من مديرية الصحة العامة انه حدثت في دمشق أربع اصابات بمرض التهاب الدماغ اتوني في الاسبوع الذي اوله ٣٠ ايار وآخره ٥ حزيران سنة ١٩٢٠

وحدثت اصابة واحدة بالمرض المذكور في حماة يوم ٢٩ ايار سنة ١٩٢٠

وحدثت في حمص اصابة واحدة بالمصيبة يوم ٣١ ايار سنة ١٩٢٠

حاجة المستشفى الوطني الى ستة اطباء لغربيين

ان المستشفى الوطني يقبل ستة اطباء ممن يريدون التخصص بفروع السريرييات الخارجية، الداخلية، العينية، الاذنية، النسائية والاعزمية بوظيفة فخرية لاراتب لما والامتحان بين الطالبين يجري في آخر حزيران الحالي ومن اراد الاطلاع على الشروط فليراجع ادارة الكلية الطبية

مزايدة مزرعة الفضالة

جاء في برقية مأمور اوقاف دوما الى مديرية الاوقاف بدمشق ان مدة مزايدة مزرعة (الفضالة) مددت لتاريخ ٦ حزيران سنة ١٩٢٠ فلي من يرغب الدخول في المزايدة ان يراجع دائرة الاوقاف بدمشق او مأمور اوقاف دوما